اعتقال محسن العواجي لانتقاده وزيرا:

هل تستطيع السعودية اصلاح نفسها؟

ماجد حبته*

■ كالعادة...

سنعترض وننتقد، ونعتبرها محاولة لتشويه صورة المسلمين والعرب، لو رأينا مشاهد شبيهة في فيلم أمريكي.

صحافيون مصريون تصدر أحكام بحبسهم تباعا في جرائم نشر، ومسؤولون كبار يعلنون في ثقة واطمئنان أنهم يعيشون أزهى عصور الديمقراطية.

ومثقف سعودي إصلاحي ينتقد وزيرا، فيتم اعتقاله، فيما مسؤولون سعوديون كبار لا يملون ليل نهار من الحديث عن الإصلاح، وفيهم الوزير الذي طاله الانتقاد.

وما يحدث في مصر والسعودية، يحدث في كل البلاد العربية.. وكلنا في الهم والغم والقهر والشر.. عرب!

يكفي مشهدان متقابلان، لنصدر حكما بانحياز الفيلم الأمريكي ضد المسلمين والعرب، وقد نتهم منتجيه ومخرجه وأبطاله بالعمالة لكيانات تعادي العرب على رأسها الكيان الصهيوني، فهل نمتلك الجرأة ونلقي الاتهام نفسه على من يصرون على تحقيق تلك المشاهد واقعيا، ويعطون لأصغر «موظف» في الإدارة الأمريكية حق لوم «أكبر الرؤوس» في العالم العربي وتأنيبهم وتوبيخهم وإعطائهم الدروس عن الحرية المهدرة في بلادهم، وعن معاناة المواطنين في تلك البلاد من غلبة الفقر، وقهر الأنظمة؟!!

وضع المملكة شديد الحساسية، وعلاقتها بالولايات المتحدة شديدة التعقيد، ولا يمر أسبوع دون أن نقرأ تحليلا أو كتبا تستعدي الإدارة الأمريكية عليها، وتكفي الإشارة إلى أن الفصل الأخير من كتاب ريتشارد بيير «النوم مع الشيطان»، عرض بمنتهى الدقة مخططا لغزو المملكة العربية السعودية، والشيطان الموجود في عنوان الكتاب هو المملكة الذي تشرح كل فصوله كيف أن الولايات المتحدة أجبرت على النوم معه طيلة السنوات الماضية!

العجب والتعجب والدهشة والاستغراب هم أبرز العلامات في أداء النظام السعودي، الذي يجتهد في إثبات رفضه للإصلاح وقمعه للإصلاحيين، وفي كل مرة يرى العصا الأمريكية الغليظة، لكنه لا يتردد ويواصل قمعه بصور تتجدد، ويواصل سيره عكس اتجاه الإصلاح ويزيد سرعته حتى فاجأنا باعتقال رمز من رموز الإصلاح وواحد من أهم دعاة نبذ العنف، أما تهمته فكانت انتقاد وزير في مقال!!

هذا ما حدث مع الدكتور محسن حسين العواجي والعهدة على موقع «الإسلام اليوم» وموقع «الجزيرة».

محسن العواجي هو مؤسس منتدى الوسطية على الانترنت وهو المنتدى الذي نشر فيه مقاله، وتقول سيرته الذاتية انه حصل على بكالوريوس العلوم الزراعية من جامعة الملك سعود عام 81، وعين معيداً بها، وعلى الماجستير في العلوم الزراعية من الجامعة نفسها عام 86، ثم حصل على الدكتوراه في علوم التربة من جامعة «ويلز» في بريطانيا عام 89، وبعدها تم تعيينه أستاذاً مساعداً في كلية الزراعة جامعة الملك سعود.

وإضافة لذلك، عمل إماماً وخطيباً لجامع سعد بن معاذ بالملز، ثم للجامع الكبير في جامعة الملك سعود بالرياض.

والعواجي، الذي لم يتجاوز الخامسة والأربعين، شارك في إعداد مذكرة النصيحة، كما شارك في تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية وإعلانها، وتم اعتقاله في فترة سابقة لمدة أربع سنوات بسبب توقيعه مع مجموعة من الأكاديميين السعوديين على عريضة تطالب الحكومة السعودية بالإصلاح!

وعن منتدى الوسطية الحواري، فقد أسسه العواجي بهدف رفع مستوى الحوار الفكري بين مختلف الأطياف، والتدريب على تحمل النقد وتقبل الرأي المخالف، وفي الكلمة الافتتاحية طالب الجميع بأن يشاركوه فيه برحابة صدر بعيدا عن التجريح الشخصي، معلنا رفضه للتطرف اليميني واليساري على حد سواء.

اعتقال محسن العواجي يأتي ليؤكد من جديد أن مسالة الإصلاح التي كثرت الوعود بشأنها لم تنتج عن قرار استراتيجي موحد بين أمراء العائلة المالكة، وأنها ليست أكثر من وعود تكتيكية، ويكفي أننا لم نر إلى الآن أية خطوات ملموسة أو مرئية، كما لم نعرف إلى الآن لتلك الإصلاحات بنودا أو ماهية، ولم نسمع صراحة أي مسؤول سعودي أو من آل سعود يتحدث عن برنامج للإصلاح أو يعطي تصورا يمكن انتظار أو عدم انتظار تنفيذه.

تكفي أيضا الإشارة إلى أن الأمير نايف قال أكثر من مرة انه يكره كلمة الإصلاح ويعتقد أن استخدامها غير صحيح لأنها تعني ـ من وجهة نظره ـ أن الأمراء كانوا مفسدين!!

«إن لكم يا والدنا مكانة في قلوب الناس ومحبة خاصة ما كانت لتكون لولا فضل الله عليكم أولاً ثم ما تتمتعون به من رحابة صدر وحسن إنصات وتحمل لمن لا يوافقكم الرأي، وتقديركم لأهل العلم، ونشهد بالله أن خطابكم عندما توليتم كان لنا وعداً وعهداً بيننا وبينكم، وأملاً اشرأبت له أعناقنا المتعطشة، فمن حقكم أن نستجيب لما طلبتموه ومن حقنا أن نطالب بتطبيق ذلك الخطاب الذي هو بمثابة العقد بين الشعب وقيادته».

بتلك الكلمات خاطب محسن العواجي الملك عبد الله، والنكتة أننا ننقلها من المقال الذي تم اعتقال الرجل بسببه، فعن أي حسن إنصات وعن أي رحابة صدر كان محسن العواجي يتحدث؟!

وهل كان في المقال ما يدفع لاتخاذ إجراء بتلك البشاعة؟

وهل انتقاد وزير أو حتى رئيس دولة أو ملك، يستدعى الاعتقال؟

لا نطرح الأسئلة إلا توضيحا لأوضاع مخزية، وحالة شديدة التخلف تعيشها دول أكثر تخلفا.

لكن، بماذا انتقد العواجي معالي الوزير؟!

في المقال نجد ما يوضح بشكل لا لبس فيه أن وزير العمل السعودي الدكتور غازي القصيبي مواطن ذو قامة أدبية، وخبرة إدارية، وأنه رجل مخضرم، رغم امتلاكه امتيازاً وزارياً طويل الأجل جعله يتنقل بين عدة وزارات، وكأن الأمهات السعوديات لا ينجبن وزيراً إلا من خلال طفرة بيلوجية.

وفي المقال أيضا، تناول سريع للمناصب التي تقلدها الرجل ولأزمنة الغضب والرضى التي عاشها:

* مهما بدا متمردا احيانا إلا أنه يسمع ويطيع في المنشط والمكره.

* لم يسجل التاريخ الإصلاحي السعودي له كلمة واحدة تصب في اتجاه تفعيل دور المؤسسات المدنية أو الانتخابات أو حقوق الإنسان أو استقلال القضاء أو الفصل بين السلطات، ولم يقل أو يفعل إلا بما يسمح به الرقيب.

* لا مانع لديه في المناورات الإعلامية فيما لا يهدد مصالحه الشخصية بغية البقاء في الساحة السياسية.

* حاول مرة واحدة أن يدخل التاريخ من بابه الصحيح، فقذفته أمواج تسونامي إلى بيته! ومنها إلى يمّ البحرين سفيراً، ليلقيه اليم بعد ذلك على ضفاف بحر المانش ـ بريطانيا ـ سفيراً، يأخذه عدو لنا وله، ليعود بعد بضع سنين إلى الشوط التالي من التنقلات الوزارية.

* حاول الجمع بين الأدب والدبلوماسية، والشباب والكبر.

ورغم كل ذلك أعلن الدكتور العواجي أن القصيبي قد يكون من القلة الذين تختلف معهم وتحترمهم ويحترمونك، فهل سيغير رأيه بعد ما حدث؟!!

لقد اعتقد العواجي أن من حقه إبداء الرأي في شخص شغل المجتمع ثلاثة عقود، ولا يكتفي الآن بموقعه الوزاري ويمارس دورا شديد الخطورة في البلاط الملكي، ويستند العواجي إلى ما يعرفه المراقبون عن ممارسة القصيبي للتضليل والتدليس وطمس الهوية العامة للدولة، وعن قيادته لفريق ملون.

«ألا تجد في التاريخ عبرة لمن كان له قلب منكم، فاقض ما أنت قاض وترقى حيث شئت عند الوالي، فلن تكون بمنزلة يحيى البرمكي ولا بحظوة ولديه الفضل وجعفر عند الرشيد، فلم تغن عنهم شيئا لما جاء أمر ربك، لا أخالك إلا حصيفاً امتطى الجواد رشيداً، وليس أمامه إلا الترجل رشيداً، غضبة الرشيد كانت واحدة ولكنها كانت القاضية، فلا تلهينك سكرة الحظوة الزائلة عن معالم الطريق الطويل ووحشة السفر، ألا تحسب حساب من حولك ممن يتابعون ويرصدون، منهم الفضولي ومنهم الأصولي ومنهم الوصولي، ومنهم المتلمظ عليك والمتربص الذي ينتظر إذن التاريخ، ومثلك لا يجهل نوائب الحدثان، وشواهد التاريخ عبر الزمان ومنها كيف تمنى سليمان بن عبد الملك بقاء الحجاج حياً، ليتمكن منه مما كان يناله منه باسم الوليد بن عبد الملك في حياته».

إنها نصائح تضمنها المقال للقصيبي قبل أن يمطره العواجي بهذا الوابل من الأسئلة:

* كيف تهنأ بنوم وأنت تخطئ ولا تسجد للسهو! وتذنب ولا تستغفر!

* هلا قرأت شواهد التاريخ؟؟ ألم تسمع عن يحيى البرمكي وأبنائه الفضل وجعفر، وذرياتهم وجواريهم وحاشيتهم وشعرائهم؟

* دكتور غازي أنت اليوم على كل لسان، الصامتون أكثر من الناطقين، لقد هاتفني صديق غيور محب لدينه ووطنه ومليكه قائلاً: ألا ترى ما يفعله برامكة العصر في بلاط الرشيد؟ يسميك شخصياً ورهط معك ليسوا نكرات، يرون فيك الموجه والأستاذ والأب الروحي!! ولا أخالك بريئاً يا هذا!

* وآخر يتساءل ما الذي حدث في السياسات العامة للدولة داخلياً وخارجياً؟

* هل حدث انقلاب أبيض في المسيرة السعودية؟

* هل أصبح القصيبي شجرة در أخرى مع فارق التشبيه؟

فهل أجاب الدكتور غازي القصيبي على تلك الأسئلة وقال:

«نسيت الإجابات
منذ تبرأتُ من نزوة الشعراء
وعدت إلى زمرة الأذكياء
الذين يخوضون هذي الحياة
بدون سؤال .. بدون جواب
ويأتزرون النّقود ويرتشفون النقود
ويستنشقون النقود
.....
ويا ويح قلبي!
منذ سنين تجمّد كيف يعيشُ
الفتى دون قلب يدقّ؟
ودون دماء تسيّلْ؟
تحنطتُ لكنني لم أبح
فمشيت ولم يدرِ من مرّبي
أنني دون قلبْ».

هل كانت تلك إجابات غازي القصيبي؟

هي بالمناسبة كلماته بالحرف نقلناها لكم من قصيدته «المومياء»!

نسيت أن أقول لكم ان الدكتور غازي القصيبي يتفاخر بأنه شاعر، وله بالفعل مجموعة كبيرة من الدواوين جمع معظمها في «المجموعة الشعرية الكاملة» وأصدرها عام 1987.

وهو أيضا يكتب الرواية، وهو بالمناسبة صاحب رواية «شقة الحرية» التي حولها ممدوح الليثي إلى مسلسل تليفزيوني، اكتسب شهرته من ارتباطه بالقضية الشهيرة، حين أعلن الليثي أنه حصل على السيارة المرسيدس مقابل سيناريو المسلسل.

في المقال تحدث العواجي عن وجود عناصر في البلاط الملكي امتلكت الجرأة في استخدام اسم الملك لتزج بالمجتمع في «متاهات فكرية وسلوكية مخالفة لصريح القران والسنة».

موضحا أن الناس يتساءلون عمن يتبنى باسم الملك تفاصيل ترتيب مؤتمرات اقتصادية مختلطة مثلا، والأخطر من كل ذلك ما ذكره العواجي عن معرض الكتاب الأخير.

العواجي أكد أنه ليس ضد الانفتاح وحرية النشر، لكنه في الوقت نفسه اشترط تقييدها بضوابط الشرع، موضحا أنه كانت هناك كتب معروضة للبيع تسب الله ورسوله و«تصف الرب جل وعلا بما لم يجرؤ عليه إبليس لعنه الله وأتباعه»، والكلمات بنصها ننقلها من مقال العواجي.

.....

بعد كل ذلك يأتي دور السؤال:

هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها؟

مجموعة الأزمات العالميةInternational Crisis Group أعدت تقريرا مفصلا عن الإصلاح في السعودية نشرته في 14 تموز (يوليو) 2004 تحت هذا العنوان.

التقرير قام بتشخيص الأزمة القائمة الناتجة عن محاولة الموازنة بين الضغوط الخارجية وبالخصوص من الولايات المتحدة في مجال مكافحة التطرف الديني وبين الشعور الداخلي بما يمكن اعتباره تدخلا ورضوخا لواشنطن، معتبرا أن هذه الحالة إضافة إلى بروز الجماعات المسلحة وتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تشكل في مجموعها تحديا كبيرا أمام صانعي القرار في المملكة.

ورصد التقرير الأساليب والخيارات التي سارت عليها الحكومة السعودية خلال هذه الأزمة ابتداء من اعترافها بالحاجة إلى الإصلاحات السياسية والاجتماعية والتعليمية واتخاذها الإجراءات إيجابية في هذا المجال وانفتاحها على توجهات النخب الإصلاحية التي تطرح بدائل غير قائمة على العنف وليست متعارضة مع الإسلام ومعترفة بالقيادة السعودية.

وفي المقابل انتقد التقرير اعتماد المملكة لاستراتيجية المواجهة الأمنية والتمسك بالوضع السياسي القائم، وبمضايقتها للإصلاحيين واعتقال بعضهم والاعتداء على الحريات العامة.

وكانت الحلول التي طرحها التقرير هي انتهاج سياسة وطنية واضحة تدعو إلى توسيع مشاركة المواطنين في الشأن العام، وتقوية المؤسسات السياسية كمجلس الشورى، ومحاربة الفساد، والحد من السلطات المتزايدة للمؤسسة الدينية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والسماح بتشكيل مؤسسات واتحادات أهلية، وإعطاء حريات أوسع للإصلاحيين الداعين إلى التغيير بالطرق السلمية.

لسنا في حاجة لتوضيح أن الدكتور محسن العواجي من أبرز الإصلاحيين الداعين إلى التغيير بالطرق السلمية والنابذين للعنف، ونشير، مثلا، إلى مشاركته للشيخ سفر الحوالي، والشيخ سليمان الدويش، في مبادرة لوقف التفجيرات وناشدوا خلالها كل الأطراف إلى العودة إلى الحوار وتحكيم الرأي والعقل في القضايا المختلف عليها، وشددوا في مبادرتهم على أن العنف لا يولد إلا العنف ولا يفضي إلى حوار أو حل لمشكلة كما أنه يسبب الخسائر للجميع.

ونوضح هنا أن العواجي والحوالي والدويش من الأسماء الدعوية الحاضرة بقوة في الساحة السعودية، وهو ما جعل المراقبين للأوضاع السياسية في المملكة يعطون تلك المبادرة أهمية مضاعفة، وهو ما يجعل خبر اعتقال العواجي ينال قدرا أكبر من الأهمية، سيزيد قطعا من طول وغلظة العصا الأمريكية التي تنتظر أي فرصة لتنهال على أكثر المناطق حساسية في جسد النظام السعودي!

* كاتب وصحافي من مصر
habotta@hotmail.com
maged_rizk@yahoo.com

الجزائر: قوانين المصالحة بين الرضا والامتعاض

يزيد بوعنان*

■ حتى وإن كانت الجزائر قد دخلت في مرحلة التطبيق الفعلي لترسانة المراسيم والقوانين المتعلقة بالمصالحة الوطنية، فإن الأسئلة الجوهرية التي تتدافع على ألسنة الكثيرين هي: هل البلاد حقيقة بصدد بلورة حلول نهائية وجذرية للأزمة الدموية التي عاشتها خلال السنوات الماضية؟ وهل أن التدابير التي اقترحها الرئيس في المراسيم المذكورة ستدفن إلى الأبد مظاهر العنف والإرهاب والتهميش والتناحر بين الجزائريين؟ ثم لماذا تتحفظ العديد من الأطراف على هذه القوانين باعتبارها ليست منصفة؟

إن طرح هذه الأسئلة وغيرها في هذه الظروف الحساسة هو بسبب الرغبة الملحة من قبل المهتمين والمعنيين من المواطنين في معرفة الوجهة الصحيحة لهذه القوانين باعتبار أن القوانين ورغم كثرتها لا تكفي لوحدها لاستتباب الوضع، فقد تساهم ظرفيا في تهدئة الأوضاع ولكن هذا الهدوء لن يكون بمنأى عن العواصف المتربصة بالبلاد، فالقصور هو الصفة الملازمة لأي قانون «ولولا هذا القصور لما وجدت محاكم ولما وجد محامون» كما قال أحد القانونيين، فالواقع أن هناك إعاقة في كل النصوص القانونية الموجودة والتي ستوجد مستقبلا، وعلاوة على هذه الإعاقة فإن هذه القوانين قد لاقت الرضا من قبل البعض والإمتعاض من قبل البعض الآخر فما سر هذا الاختلاف حول موضوع حساس كهذا؟ ومن هي الأطراف المعارضة والأطراف المؤيدة؟

لا شك ان التأييد المطلق لهذه القوانين قد جاء من قبل الأحزاب ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني التي تسبح في أجواء السلطة ولا تجرؤ على تقديم أي انتقاد لكل ما يصدر عن السلطة ودواليبها، وبالتالي فإن تأييدها لم يكن من منطلق الرصد الدقيق لسلبيات وإيجابيات هذه القوانين، بل انه جاء من منطلق التأييد المطلق للسلطة وقراراتها، وقلما نجد في صفوف المؤيدين لهذه القوانين من يجرؤ حتى على تقديم ملاحظة أو انتقاد لكل المشاريع والمواقف الصادرة عن السلطة، بل وحتى لو أن السلطة قد جاءت بقوانين مناقضة لما هو مطروح حاليا فسوف تجد أن هذه الوجوه المؤيدة هي نفسها.

أما الأطراف المتحفظة والتي أدلت بمواقفها علانية عبر البيانات والتصريحات الصحفية، فإنها أعلنت عن امتعاضها باعتبار أن هذه القوانين ليست عادلة وليس بإمكانها وضع حد لقضية المأساة الوطنية.

ففي البيان الذي وقعه كل من أنور هدام، وأحمد الزاوي وغيرهما والذي تلقينا نسخة منه اعتبر فيه رموز ما يسمى بالجزأرة بأن «قوانين المصالحة تكرس سياسة اللاعقاب، فضلا عن كونها تنتهك بشكل خطير الحقوق السياسية للإنسان الجزائري وخاصة ما تعلق منها بحرية التعبير ومسؤولية كشف الحقيقة» وخلص بيان تيار البناء الحضاري إلى القول: «بأن التدابير الجديدة المقترحة لم ولن تصب في مسار إنهاء الأزمة وإنما تعمل على تأجيلها لأنها أتت لإفراغ المصالحة من المضامين السياسية والثقافية والاجتماعية».

أما الشيخ عباسي مدني فقد اقترح على أخيه الرئيس بوتفليقة ـ كما يسميه ـ بأن يفتح الباب واسعا أمام مشروع يتفق عليه الجميع بمن فيهم رموز المعارضة السياسية الجادة والمخلصة للوطن وذلك من أجل الاتفاق حول أرضية مبادىء مشتركة تعد في ضوء التجربة الجزائرية منفذا لتوسيع آفاق وطموحات أجيال المستقبل، واعتبر بأن إطلاق سراح المساجين الذين مسهم العفو الرئاسي يعد تعبيرا عن إرادة قوية لحل الأزمة، وعرض مساعدته على الرئيس لأن ما يهمه هو مصلحة الشعب الجزائري، ولكنه عاد لينتقد المراسيم الصادرة لا سيما ما تعلق منها بالشق السياسي، ولكن رفيق دربه علي بن حاج يرى بأنه لا يمكن إعطاء موقف واضح لأن هذه القوانين صدرت في حالة الطوارئ قبل ان يعود منتقدا لهذه القوانين ومعتبرا انها قوانين ـ المحامقة ـ من الحمق ـ وذلك في آخر تصريح صحافي له.

ويذهب الزعيم ـ حسين آيت أحمد ـ المعارض الشرس للسلطة إلى أبعد حد حينما يعتبر بأن المصالحة والقوانين التي صدرت ما هي إلا آليات ليرسخ من خلالها الرئيس بوتفليقة قدميه في الحكم من خلال إقدامه على تعديل الدستور وفرض عهدة ثالثة، فالنظام الجزائري كغيره من الأنظمة العربية يسعى للخلود في الحكم.

أما المنظمات الحكومية النشطة في مجال حقوق الإنسان فقد طعنت في مصداقية النصوص التطبيقية لميثاق السلم والمصالحة وأكدت أنها لن تأتي بحل لقضية المأساة الوطنية حيث كشف «حسين زهوان» رئيس الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان بان هنالك لجنة تتكون من حقوقيين تعكف على صيانة مذكرة ستوجه في القريب العاجل إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وجدد الأستاذ «علي يحي عبد النور» الرئيس الشرفي بهذه الرابطة رؤية رابطته لحل الأزمة والتي لخصها بقوله بأن «الحل يكمن في عقد ندوة وطنية موسعة مفتوحة على الأحزاب والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية» بغرض تشريح مستفيض للأزمة من جميع الجوانب السياسية والقانونية والاجتماعية، وطالبت الرابطة المذكورة بتحويل القوانين أمام المجلس الدستوري للنظر في مدى دستوريتها، لأن «الحقيقة والعدالة أولى من العفو» وانتقدت الرئيس بوتفليقة لأنه منح لنفسه السلطة المطلقة في التصرف بالحقل السياسي.

أما بوجمعة عشير رئيس الرابطة الأخرى لحقوق الإنسان فقد اعتبر بان القوانين الحالية ناقصة لأنها ضحت بالعدالة وإنصاف ذاكرة الجزائريين حيث وضعتها في مذبح الحلول السياسية ورؤيتنا للمستقبل غامضة موضحا بأن تقنين اللاعقاب وكبح حرية التعبير أمر غير مقبول، والشيء الملاحظ إذن أن قوانين المصالحة التي صدرت مؤخرا بالرغم من كونها نقطة تحول في مسار الأزمة الجزائرية إلا أنها قد لاقت تخفظات وامتعاضا من قبل العديد من الأطراف السياسية والقانونية الفاعلة في البلاد وهذا التحفظ وذاك الإمتعاض يمكن اعتبارهما مقبولين على عدة مستويات خاصة وان النصوص القانونية ورغم كثرتها لا تكفي لوحدها، فقد تعطي هدوءا ظرفيا للوضع لكن هذا الهدوء لن يكون بمنأى عن العواصف والتربصات، وهي نصوص لم تكن جريئة بالشكل الكافي ولا يمكن لأي نص قانوني آخر بان يطرح جوهر الإشكالية بشكل واضح وصريح، وليس بإمكان النصوص القانونية كذلك معالجة المواضيع الجوهرية والحساسة التي أدت بالبلاد إلى ما نحن عليه الآن، لأن هذا الدور من صميم الأدوار التي ينبغي أن تناط بالسلطة السياسية من أحزاب وجمعيات ومنظمات وهيئات المجتمع المدني والعلماء، فمنشأ الأزمة هو منشأ سياسي قبل أن يغلف بغلاف ديني وأمني بفعل تسلط السلطة الفعلية الحاكمة من جهة وتطويع النصوص الدينية من قبل جماعات ينقصها الوعي والإطلاع الواسع على النصوص الفقهية والدينية بشكل صحيح من جهة أخرى، مما أوقعنا في أعمال منبوذة أصبحت تسمى جهادا وكادت البلاد تدخل في حرب أهلية وتدمير ذاتي غير مسبوق.

وبصرف النظر عن الظروف الإجتماعية المعقدة التي تحاول النصوص القانونية معالجتها او محاصرتها فإن هناك اليوم سكوتا عن الظروف الثقافية والسياسية والفكرية التي قادت البلاد إلى ما هي عليه، وهل ان هذا السكوت سيجدي نفعا خاصة وأن الفاعلين السياسيين في المعارضة لا زالوا يطالبون بضرورة فتح المجال السياسي والكف عن تضييق الحريات لا سيما حرية التعبير والحق في الممارسة السياسية والنقابية، ويبدو أن السلطة لم تعتبر بعد لكون أن التضييق ومحاصرة الحريات الفردية والجماعية وكذا سيادة ثقافة الفكر الإنتقامي سواء من قبل السلطة أو من قبل أولئك الذين تحركوا بفعل التأويلات الخاطئة لنصوص الدين الإسلامي الحنيف هي من أهم الأسباب التي أدت إلى إشعال نار الفتنة، فهل هناك مجهود سيبذل ورؤية واضحة سترسم في الإتجاه الذي يضع كل هذه الظروف في عين الإعتبار وذلك بعد معالجة المشاكل الاجتماعية المستعصية؟

إن ذلك يتطلب صحوة ضمير وفكر لكي يطلق الجميع ثقافة الحقد والعنف والتهميش ويتبنون الأفكار السليمة والبناءة، لأنه وبالرغم مما قيل وما سيقال حول هذه القوانين فإنها قد خلقت ديناميكية يجب استثمارها في الإتجاه الصحيح الذي يقضي على الأزمة ويحقق الإنفراج.

* كاتب صحافي جزائري
ybouanane18@yahoo.fr

ثلاثة اعوام على احتلال العراق: قتل وفوضى وفساد

حمدان حمدان*

■ كتب كولن باول في الـ(وول ستريت جورنال) بتاريخ 2003/1/27، اي قبل بدء الغزو للعراق بخمسين يوما (عندما نحس بضرورة امر ما، فاننا سوف نقود قوانا اليه، حتى وان لم يكن هناك من يتبعنا)، وبصفته وزيرا للخارجية، فان خطابه كان موجها لهيئة الامم المتحدة، اي للمؤسسة التي تمثل الشرعية الدولية في العالم.

وفي 2003/3/18، اي قبل الغزو بيومين، يؤكد الصحافي الامريكي مايكل جوردن في الـ«نيويورك تايمز» ما ذهب اليه باول بتنقيحية محسنة فيقول (يا مجلس الامن. عليك ان تذعن والا فاننا سنقوم بعملية الغزو، دون حاجة لان تبصم موافقتك التافهة، سنفعل ذلك سواء غادر صدام حسين ام لم يغادر).

لقد اعلن الرئيس جورج بوش، لاول مرة في التاريخ المتعلق بالشرعية الدولية، بان الولايات المتحدة تأخذ تخويلها من (كونغرسها) ودواعي امنها القومي المهدد من العراق، وهي عزل فاضح للشرعية الدولية والاستغناء عن خدماتها، بذريعة ضرورة ما تتطلبه مقتضيات العصر الجديد، وان عالم هيئة الامم المتحدة البالي، بات بحاجة الى فلسفة وتبديل مقولات ومصطلحات.. وهو جوهر خطاب مرمز للسيدة رايس في مجلس الامن قبل اسابيع.

وكيما تستقيم مفاهيم الامن القومي، الهاربة من التحديد، والتي تتسع لاية ذريعة (بما فيها ذريعة تهديد العراق للامن القومي الامريكي)، فان مطاطية هذه المفاهيم، يمكنها ان تقحم عناوين مبتدعة تُلصق بالاستراتيجية العليا، لمصالح الولايات المتحدة في كل مرحلة تحوّل، فاصطلاح الحرب الاستباقية، تم تحويله الى حرب وقائية، وكأن مصطلح الوقائية يُقدم عملا خيريا للمجتمع فيما يقول التاريخ والممارسات على الارض، بأن ذريعة الوقائية ظلت تستخدم للقضاء على تهديد ملفق او متخيل، وليس غريبا على تاريخ ساكسوني تجاه الهنود الحمر، اذ رغم قتل الملايين، فان ترديد اللازمة ظل يقول (كنا في حالة دفاع عن النفس!).

ومنذ ادارة ريغان، وبعده بوش الأب، فان القيادة المستنسخة في ولاية بوش الابن، لا تعتبر الكراهية العالمية لسياسات امريكا الخارجية ذات بال، فالشعار هو ان نخيفهم لا ان يحبوننا.. والشاهد ان وزير الدفاع رامسفيلد، استشهد يوما بمزايا عصابات آل كابوني قائلا: (تستطيع ان تكسب بالكلمة الحسنة والمسدس، اكثر مما تكسب بالكلمة الحسنة وحدها)!

اما شعوب العالم التي وقفت ضد نداء آلهة الحرب، فكان على مزاجهم ان يساق بسياط سعار الحرب ومظلومية الشعب الامريكي لما عاناه في الحادي عشر من ايلول (سبتمبر)، فيما تقصف (ب52) بلدا لا علاقة له بأيلول (سبتمبر)، ولا بمن اعترفوا بمسؤوليتهم عنه، فمعظم الاتهامات التي عرضتها وسائل الاعلام الامريكية، كانت من الهشاشة، بحيث تنتقل من وجهة الى اخرى، مرة في اسلحة الدمار الشامل، واخرى في العلاقة مع القاعدة، وثالثة في فضيحة يورانيوم النيجر، حيث رفض سفير امريكا هناك، الاتهام الاعلامي، الامر الذي ادى الى مكيدة فضح علاقة زوجته السيدة بلام، بالاستخبارات المركزية.. وما جر ذلك من فضائح اخرى، تتصل بشخصيات اساسية في مكتب الرئيس ونائبه تشيني، بحيث تلد كل فضيحة اخرى.

ولعل افضل ما يمكن تلخيصه بخصوص هذه الفضائح، هو ما كتبته السيدة ليندا روتشين رئيسة تحرير مجلة «العلماء النوويين الامريكيين» في حزيران (يونيو) 2003، اي ايام ذروة الهجمة الاعلامية على العراق:

ان ادعاءات تورط العراق باحداث ايلول (سبتمبر) كانت مضحكة، لكنهم كلما ازدادوا سخفا، امعنت وسائل اعلامنا في جعل ابتلاع هذه الترهات امتحانا في الوطنية!).

ومع اخفاق الولايات المتحدة، بالعثور على ادلة حسية تفيد عناوين الذرائع، فقد انتقلت الحرب الوقائية الى تعريف آخر، ويستشهد الكاتبان غاي دينمور وجيمس هاردنغ في «الفايننشال تايمز»، (يومي 3 و4 من ايار/مايو 2003)، بأن الادارة الامريكية تود توسيع التعريف الخاص بالحرب الوقائية بحيث يصبح على النية، اما الصيغة التي اوردها الكاتبان في المصدر المشار اليه فهي بالحرف: (ان الادارة سوف تهاجم النظام المعادي الذي ليس لديه سوى النية والقدرة لانتاج اسلحة دمار شامل)، وبسبب من تهديد فرنسا، (يومذاك) باستخدام الفيتو، اذا ما عرض مشروع حق استخدام القوة ضد العراق، فان توماس فريدمان، يطالب في «نيويورك تايمز»، (2003/2/9) بطرد فرنسا من مجلس الامن، ذلك انها ما زالت (في روضة اطفال ولا تجيد اللعب مع الكبار) ويضيف (حتى سكان اوروبا الجديدة فان عليهم ان يبقوا في الحضانة).

تلك هي بعض المشاهد الراجعة لما قبل الغزو واثنائه، ومن دون الحاجة، الى المزيد من الاستشهادات المعززة بالوثائق، فان الاحابيل نفسها هي ما تستخدم كغشاوة للتغطية على الفشل اليوم، فالادارة الامريكية ما زالت تبذل قصارى جهدها، لنفث دخان التعمية لما يجري في العراق. فتارة تجد خشبة خلاصها في الانتخابات، وثانية في رد السيادة وهي سيادة في ظل اوامر ونواهي احتلال، واخرى في تصنيع دستور وحكومة ومحكمة.. وبعد ثلاثة اعوام، فانها لا تعترف بخراب العراق بنية ومجتمعا نتيجة الاحتلال، فقد انحط الوضع الداخلي في العراق، الى درجة السباحة في بحيرات دموية بشرية بشكل يومي ومتناوب، فالمعاهدات الدولية من لاهاي الى جنيف مع ميثاق محكمة نورمبرغ.. وضعت ضوابط لمعنى الدولة المحتلة ومسؤولياتها، وعلى وجه الخصوص، حفظ حياة الناس بتحقيق الأمن، ولا يتبدل المعنى، بحسب ارشادات (الدليل الميداني) للجيش الامريكي الموضوع عام 1956، ففي فقرة بارزة منه (الفقرة 366 من الدليل)، فان الاحتلال مسؤول مسؤولية تامة عن تأمين الاستقرار وصيانة حياة السكان، فيما تتحمل حكومته الالعوبة المسؤولية ذاتها، ولا يقدم او يؤخر، كون العراق قد ردت سيادته، وان الحكومة قادمة من ناتج انتخابي (شرعي)، والشاهد ان سيادة العراق تتم في ظل دستور وضعه الاحتلال، وان شخصيات الحكومة (الشرعية)، هم انفسهم مَنْ جاؤوا مع الاحتلال او مع رضا قبوله، قبل الانتخاب وبعده!

وفي شهادة للبروفسور انتوني كوردسمان (استاذ الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعات واشنطن)، فان الرجل يعرض الحقائق دون تجميل (فقد خضنا الحرب بمعلومات استخباراتية مغلوطة وتجاوزنا نصائح لمراكز ابحاث ودراسات ووكالات ومسؤولين مدنيين وعسكريين.. ظلت تؤكد بأن شعب العراق، رغم فروقه المذهبية والعرقية، فانه يمتلك حسا عاليا بعراقيته ولن يقبل لاجانب ان يقرروا مصيره).

ويضيف (لقد خططنا لازالة صدام، فاذا نحن امام غربان الفوضى على كل صعيد، وخططنا للاصلاح والاستقرار فاذا نحن امام واقع اشد استعصاء وتطرفا.

اما جيش العراق الجديد، فانه يزداد تحللا وخروجا على القانون، بحيث باتت الديمقراطية التي نبشر بها في قفص اتهام، واخيرا فقد وضعنا الاقتصاد العراقي في ايدي قيادات محلية، تبين انها من عتاة اللصوص).

هكذا تكلم كوردسمان في جلسة استماع كونغرسية، وللتاريخ فان عتاة اللصوص كانوا بادئ ذي بدء من الامريكيين اولئك الذين شجعوا اضرابهم من المتعاونين العراقيين على استرداد سيرة علي بابا في التاريخ، ففي صحيفة موزونة مثل «فايننشال تايمز»، يتساءل الكاتب ستيفن فيدلر، عن مصير عشرين مليار دولار خصصت لصندوق اعادة اعمار العراق، ويجيب (ان الحاكم بريمر قبل رحيله المتسرع، ظل يرفض اية مقابلة صحافية تتعلق بموضوع الاموال المصروفة على اعادة الاعمار) وفي مجال آخر، تكتب الكاتبة الامريكية نعومي كلاين، عن بغداد مدمرة ومقطعة الاوصال، دون اي اثر لاعادة الاعمار، ويسجل المحاسبون القانونيون التابعون لمعهد (المجتمع المفتوح) المموّل من المليارديرالامريكي جورج سوروس (بأن نسبة 73 بالمئة من عقود ما فوق خمسة ملايين دولار لم تطرح في مناقصات تنافسية وان الخير كله كان يذهب الى هاليبورتن ومديرها السابق ديك تشيني!). اما الشركة العالمية السويسرية للمحاسبات القانونية K.M.B.G، فقد افادت بدبلوماسية الخطاب (لقد كانت آليات الانفاق في الصندوق، مرتجلة، ولا يمكن ضبطها).

وفوق حقائق القتل والفوضى والفساد.. فان نتائج كارثية لحرب المخيلة المحافظتية، كانت تأخذ طريقها الى الانسان نفسه، ففي ثلاثة اعوام من الاحتلال، فان الخسائر البشرية العراقية، كما هي تقديرات بعض المصادر الامريكية، تتجاوز مئة ألف قتيل، ولا نعلم شيئا عن عديد الجرحى والمعوقين الذين خرجوا من الحياة الطبيعية للانسان، اما قتلى الجيش الامريكي، فلا يجري التصريح عنها بأرقامها الحقيقية، ذلك لان قوام الجيش الامريكي العامل في العراق، ينشطر الى اربعة مستويات، وهي الجندي كامل الجنسية، والجندي صاحب الجرين كارد، والجندي الموعود بال